

*Egyptian Observatory*  
*For Education & Training & Employment*



# مؤشرات أداء سوق العمل في مصر

رصد من أجل تطوير منظومة  
التعليم والتدريب والتشغيل

# مؤشرات أداء سوق العمل في مصر

إعداد

إيمان عبد الحميد

أحمد كمال هبيرة

مها عبد الحكيم

إشراف

غادة حسين إبراهيم

أكتوبر ٢٠٠٨

## مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد المؤشرات التي تعكس أداء سوق العمل في مصر وطبيعة الوظائف المتوافرة به، بالإضافة إلى اقتراح آلية لبناء مؤشرات مركبة تعكس أوضاع سوق العمل، وكذلك التغيير في كم وجودة الوظائف المتاحة بذلك السوق. وفي هذا الصدد فقد تم اختيار ثلاثة جوانب أساسية لسوق العمل ليتم تتبع تطور مؤشراتهما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٦، هذه الجوانب هي: الأداء العام لسوق العمل، الجوانب التنظيمية لسوق العمل، والعمل اللائق.

يقيس المؤشر المركب لأداء سوق العمل كفاءة ذلك السوق، بالإضافة إلى القدرة على مقارنة أداء سوق العمل بين الدول، أو في نفس الدولة خلال فترات زمنية مختلفة. ويتكون مؤشر أداء سوق العمل من خمس مؤشرات مركبة هي: إجمالي النمو في حجم العمالة، نمو حجم العمالة في القطاع الخاص، معدل البطالة، متوسط مدة البطالة، متوسط الإنتاجية. وقد لوحظ وجود تحسُّن في أداء سوق العمل في مصر بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٦، حيث ارتفع من ٥٥,٥ نقطة عام ١٩٩٨ إلى ٧٩,٧ نقطة عام ٢٠٠٦.

أما بالنسبة للإجراءات التنظيمية فقد لوحظ انخفاض القيم الحقيقية لمؤشرات الإجراءات التنظيمية في عام ٢٠٠٦ عنه في عام ١٩٩٨، وذلك بالنسبة إلى جميع المؤشرات التي يتكون منها مؤشر الإجراءات التنظيمية وهي كالتالي: نسبة المشتغلين في القطاع العام إلى إجمالي المشتغلين، نسبة المشاركين في النقابات إلى إجمالي المشتغلين، نسبة من لديهم عقد رسمي، نسبة المشاركين في التأمينات الاجتماعية.

وأخيراً يتكون العمل اللائق من عشرة مجموعات من المؤشرات، وقد تم تكوين مؤشر مركب لكل مجموعة، دون دمج تلك المؤشرات في مؤشر واحد، حتى لا يفقد ذلك المؤشر معناه. وبالنسبة للمجموعة الأولى لمؤشر العمل اللائق - وهي فرص العمل - فقد لوحظ حدوث انخفاض طفيف في قيمة هذا المؤشر بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٦ بحوالي ٣,٦ نقاط من ٥٧,٦ إلى ٥٤ نقطة، أما بالنسبة لصور العمل غير المقبول والتي نعنى بها أساساً عمالة الأطفال فهناك تحسُّن في قيمة هذا المؤشر - والتي تفيد بانخفاض صور العمل غير المقبول - حيث ارتفع من ٩٦,٢ نقطة عام ١٩٩٨ إلى ٩٧,٤ نقطة عام ٢٠٠٦. هذا إلى جانب

وجود تحسن ملحوظ في مؤشر الدخل الملائم وذلك بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٦ بحوالي ١٦,٨ نقطة من ٦٢,٦ نقطة إلى ٧٩,٤ نقطة.

أما بالنسبة لساعات العمل المناسبة فهناك انخفاض طفيف في هذا المؤشر حيث انخفض من ٨٢,٦ نقطة عام ١٩٩٨ إلى ٨١ نقطة عام ٢٠٠٦، وذلك بالنسبة للمشتغلين لساعات عمل أكثر من ٥٠ ساعة، والمشتغلين لساعات عمل أقل من المتوسط ويرغبون في العمل لساعات أكثر. كما أن هناك مزيداً من الاستقرار في العمل، حيث انخفضت نسبة العاملين عملاً متقطعاً وموسمياً من ١٢,٦ ٪ عام ١٩٩٨ إلى ٨,٢ ٪ عام ٢٠٠٦. كما نلاحظ انخفاض التعارض بين العمل والحياة الشخصية، حيث ارتفع مؤشر التوازن بين العمل والحياة الشخصية من ٤٩,٥ نقطة عام ١٩٩٨ إلى ٥٢,٤ نقطة عام ٢٠٠٦. هذا بالإضافة إلى ارتفاع المساواة في العمل بين الجنسين من ٥٢ نقطة عام ١٩٩٨ إلى ٥٤ نقطة عام ٢٠٠٦. وأخيراً انخفض مؤشر الحماية الاجتماعية من ٣٣,٩ نقطة عام ١٩٩٨ إلى ٢٩,٣ نقطة عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة أن الانخفاض في نسبة المقيدون في التأمينات لم يعوضه الارتفاع في نسبة المستفيدين الأحياء من المعاش.

وأخيراً يجب الإشارة إلى أنه باستعراض المؤشرات التي ترصد سوق العمل فقد برزت قضيتان: ترتبط الأولى منها بالقدرة على متابعة المؤشرات التي تم حسابها، والثانية ترتبط بمدى تأثير الإجراءات التنظيمية على أداء سوق العمل.

وفي هذا الصدد أوصت الدراسة بضرورة إجراء بحث سنوي من أجل متابعة رصد المؤشرات المتعلقة بالأبعاد المختلفة لسوق العمل. كما أوصت بإجراء مزيد من الدراسات حول تأثير الإجراءات التنظيمية المختلفة ( الانضمام إلى النقابات، نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي والعقود) على أداء ومرونة سوق العمل.